

الاتجاهات التضخمية وانعكاساتها على مستوى المعيشة في مصر خلال

الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧م

**Inflationary Trends and its Reflection about the Level
of Living in Egypt during ٢٠٠٠-٢٠١٧**

إعداد

أشرف محمد عبد الرازق عطية

إشراف

أ.د/ محمود عبد الحي

أستاذ الاقتصاد بقسم العلاقات الاقتصادية

الدولية

بمعهد التخطيط القومي ومدير معهد

التخطيط القومي السابق

لنيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

القاهرة

م ٢٠٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَ اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا كُنَّا إِلهَ أَشْيَاءَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (٣٢)

إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية

بعضوا

الاتجاهات التضخمية وانعكاساتها على مستوى المعيشة في مصر خلال الفترة من
٢٠٠٠-٢٠١٧

**Inflationary Trends and its Reflection about the Level of
Living in Egypt during ٢٠٠٠-٢٠١٧**

الباحث

أشرف محمد عبد الرازق عطية

لجنة المناقشة والحكم

الصفة: مشرفا ورئيسا

1- الاسم: محمود محمد عبد الحي صلاح

التوقيع:

الوظيفة: استاذ متفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي

الصفة: محكما وعضوا

٢- الاسم: حجازي عبد الحميد الجزار

التوقيع:

الوظيفة: استاذ ورئيس مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي

الصفة: محكما وعضوا

٣- الاسم: ابتسام إبراهيم الجعفر اوي

التوقيع:

الوظيفة: استاذ الاقتصاد الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

تاريخ الاجازة: / / ٢٠٢٠

- ب -

شكر وتقدير

رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

يتقدم الباحث بالحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، على توفيقه له في الاهتمام الى مشكلة هذه الدراسة، الإعداد لها، وخروجها لحيز الوجود .

العالم الجليل **الاستاذ الدكتور محمود عبدالحى** استاذ الاقتصاد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية مهما تقدمت اليك بعبارات ثناء وشكر وعرفان وتقدير لشخصك الكريم فلن اوافيك حقك فقد احتويتني ووجهتني وساعدتني كثيرا رقم تقصيري المتكرر فدائما ما كنت تلتمس لي الاعذار فلم اجدك مشرفا يقسو علي باحثه بل وجدتك ابا يحنو علي ابنه ويساعده في تذليل الصعاب علي استكمال البحث ولم تبخل علي بالمعلومات اللازمة لتحضير هذه الرسالة بل دائما ما كنت تساعدني وتوجهني فمهما ذكرت من كلمات ثناء وشكر لن اوافيك قدرك ايها العالم الجليل .

علماء معهد التخطيط القومي اتقدم اليكم جميعا بخالص شكري واعتزازي وتقديري اليكم جميعا سواء من شرفت بتدريسه اياي او من لم اتشرف بان يقوم بالتدريس لي واعبر لكم عن مدي حبي واعتزازي وتقديري لجميع العلماء داخل هذا الصرح العظيم بعلمائه الاجلاء، مما يشعرني دائما بالفخر بأنني تتلمذت على يدي مثل هؤلاء العلماء، كما اكما أعلن فخري الدائم بدراستي داخل معهد التخطيط القومي عن اي دراسة قمت بها سابقا او سأقوم بها مستقبلا.

- ج -

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة المناقشين

أ.د. حجازي عبد الحميد الجزار.

أ.د. ابتسام إبراهيم الجعفرأوي.

على كريم قبولهما مناقشة هذه الدراسة مما يعد إضافة علمية لها.

كما اشكر اسرتي على مساعدتهم لي في تهيئة الاجواء لاستكمال هذا البحث واشكر

كذلك اصدقائي وزملائي في العمل

الباحث

أشرف محمد عبد الرازق

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
قرار لجنة المناقشة والحكم	
الشكر والتقدير	ب - ج
قائمة المحتويات	د - و
قائمة الجداول	ز
قائمة الاشكال التوضيحية	ح
المقدمة ومشكلة الدراسة	
مقدمة عامة	١
مقدمة ومشكلة الدراسة	٢
اهمية الدراسة	٤
اهداف الدراسة	٤
تساؤلات الدراسة	٥
منهج الدراسة	٥
الادوات المستخدمة في الدراسة	٥
حدود الدراسة	٥
الفصل الاول	
الاطار النظري	
المبحث الاول:- مفهوم وأنواع واسباب التضخم	٩
المبحث الثاني:- مفهوم مستوى المعيشة والفقر والدعم	١٥
المبحث الثالث:- المداخل النظرية المفسرة لآثار التضخم ، تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية	٢٠
المبحث الرابع:- الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع التضخم	٢٥

تابع قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: -علاقة التضخم بالتوازن الداخلي والخارجي داخل الاقتصاد المصري	
المبحث الأول: - تطور معدلات التضخم والنمو وتأثيرهما على مستوى المعيشة داخل الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٠٠	٣١
المبحث الثاني: - تطور معدلات التضخم في أسعار السلع والخدمات وأثر ذلك على مستوى المعيشة داخل المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٠٠	٣٦
المبحث الثالث: - تطور معدلات الأجور ونسبة البطالة وعلاقتهما بمستوى المعيشة داخل الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٠٠	٤٠
المبحث الرابع: - تطور نسبة الفقر وقيمة الدعم وتأثير ذلك على مستويات المعيشة داخل المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠١٧-٢٠٠٠	٤٤
المبحث الخامس: -العوامل المسببة للتضخم في الاقتصاد المصري	٤٩
الفصل الثالث: اثار التضخم داخل المجتمع المصري	
المبحث الاول:-تطور مؤشرات التضخم في مصر	٥٤
المبحث الثاني:-الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في مصر	٦٠
المبحث الثالث:-اثر التضخم علي توزيع الدخل ومستوي المعيشة في مصر	٦٥

تابع قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع	
الاستنتاجات والتوصيات	
اولا:- الاستنتاجات	٦٨
ثانيا:- التوصيات	٦٩
قائمة المراجع	
اولا:- المراجع العربية	٧٢
ثانيا:- المراجع الاجنبية	٧٤
ثالثا :- المواقع الالكترونية	٧٤
ملخص البحث باللغة العربية	٧٧
ملخص البحث باللغة الانجليزية	٨١
مستخلص الدراسة باللغة العربية	٨٤
مستخلص الدراسة باللغة الانجليزية	٨٥

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
١	تطور معدلات التضخم داخل الاقتصاد المصري	٣٢
٢	تطور معدلات النمو داخل الاقتصاد المصري	٣٤
٣	تطور معدلات التضخم في اسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد المصري	٣٦
٤	تطور معدلات الاجور داخل الاقتصاد المصري	٤٠
٥	تطور معدلات البطالة داخل الاقتصاد المصري	٤٢
٦	تطور نسبة الفقر داخل المجتمع المصري	٤٤
٧	تطور قيمة الدعم داخل الاقتصاد المصري	٤٦
٨	تطور نسبة السيولة ونسبة العجز في الميزان التجاري	٤٩

قائمة الأشكال التوضيحية

الصفحة	الموضوع	رقم المرفق
٤٠	توضيح تطور معدلات الاجور داخل المجتمع المصري	١
٤٤	توضيح تطور معدلات الفقر داخل المجتمع المصري	٢
٥٨	توضيح الفجوة التضخمية في الاقتصاد	٣

مقدمة عامة

لقد عانت مصر طوال تاريخها الحديث من الآثار المختلفة للتضخم، حيث ان التضخم لا يقتصر تأثيره على الاقتصاد فقط، ولكن للتضخم آثار متعددة منها آثار اجتماعية و آثار سياسية الخ

فمنذ بداية السبعينات ودخول مصر عهد الانفتاح الاقتصادي اخذ التضخم يتغلغل رويدا رويدا داخل المجتمع المصري ويلقي بظلاله واثاره المختلفة علي افراد المجتمع ، واخذ معدل التضخم يزداد حتي وصل لمعدلات غير مسبوقه داخل الاقتصاد المصري في الوقت الحاضر ، ويمكن ان يعزي ذلك الي اتخاذ وتطبيق بعض القرارات الاقتصادية التي كان يجب التفكير فيها جيدا قبل تطبيقها ، فمثلا قرار تعويم الجنيه المصري الذي حدث في 2003 م ، 2016م ، و اثر علي غالبية افراد المجتمع المصري نتيجة اعتماد دخول معظم افراد المجتمع علي الاجور والمرتبات اي انهم يتميزون بالثبات النسبي للأجور الخاصة بهم ، وبالتالي فهم الفئة الاكبر من حيث درجة التأثر بالقرار فكان من الاهمية بمكان النظر للسياسات التي سيتم اتخاذها حيال هؤلاء الافراد كزيادة الاجور والمرتبات الخاصة بهم بنفس درجة التضخم الناتج عن ضعف القوة الشرائية للنقود الناتج عن قرار التعويم ، كما ان الارتفاع المتواصل للتضخم داخل الاقتصاد المصري قد اثر بشكل ملحوظ علي المستوي المعيشي لأفراد المجتمع ، وجراء ذلك بدأت الطبقة الوسطي تهوي الي الاندثار حتي انضمت تحت لواء الطبقة الفقيرة ، وتعد الطبقة الوسطي هي عماد بناء المجتمعات وهي الركيزة الاساسية التي تحقق التوازن الاجتماعي بين افراد المجتمع الواحد ، وبالتالي فان مستوي المعيشة لدي الفئة الاكبر داخل المجتمع قد انخفض وتدهور الي مستويات غير مسبوقه ووصل معدل الفقر الي أعلى مستوي له في تاريخ المجتمع المصري ، لذلك ولأجل كل ما سبق ذكره كان لابد من اعداد دراسة عن التضخم واثره علي مستوي معيشة الافراد وان تغطي هذه الدراسة كافة الجوانب الخاصة بالتضخم ومدى تأثير هذه الجوانب علي مستوي المعيشة في مصر ، ولأجل ذلك قام الباحث بأعداد اطار نظري عن التضخم يحوي بداخله مفهوم واسباب وانواع التضخم ، ثم المدخل النظري المفسر لآثار التضخم وكذلك تفسير التضخم داخل النظريات الاقتصادية ، وقام الباحث بألقاء الضوء علي بعض المفاهيم المرتبطة بآثار التضخم كمفهوم مستوي المعيشة ومفهوم الفقر وكذلك الدعم والعدالة الاجتماعية ، ثم قام الباحث باستعراض بعض الدراسات المرتبطة بالمشكلة موضع البحث ، ، ثم حاول الباحث ان يستكمل تغطية الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع محل الدراسة كتطور مؤشرات التضخم في مصر ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في مصر بصورة مبسطة لأنه سيتم التطرق لذلك تفصيلا خلال الفصل الاخير وكذلك القي الضوء ايضا بشكل مبسط علي اثر التضخم علي مستوي المعيشة في مصر لان هذا المحور سيكون عنق الزجاجة التي تدور حوله جميع الجوانب بالتفسير والتحليل داخل الفصل الاخير ، وفي الفصل الاخير من البحث حاول الباحث ان يغطي كافة الاجزاء المرتبطة بالبحث بالأرقام الاحصائية الموثقة من جانب مختلف الجهات الاقتصادية وان يقوم بتفسير هذه الارقام وتحليلها حتي يتم التعرف من خلالها علي مدى تأثير التضخم علي مستوي المعيشة في مصر ، فقام الباحث بداية برصد تطور معدلات التضخم والنمو داخل المجتمع المصري ، ثم بعد ذلك قام بحساب معدلات التضخم في اسعار السلع والخدمات لما له من دلالة علي تدهور مستوي المعيشة وكذلك لان مقدار التضخم بالنسبة للسلع والخدمات يوضح للقارئ العادي من خلال قراءته مدى التدهور الذي حدث في مستوي معيشة الافراد ، ثم قام الباحث بإلقاء الضوء حول تطور نسبة الاجور في ظل حالة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد المصري وعلاقة ذلك بمستوي معيشة الافراد داخل المجتمع ، وكذلك تطور معدل

البطالة وما ينتج عن ذلك من تدهور حاد في مستوى المعيشة ثم قام الباحث بإعداد احصاء لتطور نسبة الفقر داخل المجتمع المصري وكذلك الدعم وهل الدعم ساعد في المحافظة علي تحسين مستوى المعيشة للمواطنين المستحقين للدعم وكذلك تطور نسبة المعروض النقدي وهل كان يقابل تلك الزيادة زيادة في الغطاء النقدي من العملات الأجنبية او حتي زيادة كمية الانتاج داخل المجتمع ، وبعد ذلك قام الباحث بصياغة الاستنتاجات التي اسفرت عنها الدراسة وبعض التوصيات التي يجب الاخذ بها من وجهة نظر الباحث لتصحيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما يساعد في رفع المستوى المعيشي للمواطنين داخل المجتمع المصري .

مقدمة ومشكلة الدراسة: -

يعد التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة علي السواء ، ويزداد تأثير التضخم علي اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، والتي تعتمد في تأثيرها علي مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع ، ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس للأسعار في دولة ما 1 .

ولقد أصبحت مصطلحات التضخم والغلاء من أكثر المصطلحات شيوعا في وسائل الاعلام المختلفة المحلية منها والعالمية، ويمكن اعتبار عالمنا يعيش ما يمكن ان نسميه عصر التضخم، حيث أصبح الارتفاع المستمر في الأسعار ظاهرة عالمية تتميز بسرعة الانتشار ، حيث يعاني المجتمع المصري من فجوة رهيبية بين الاسعار الملتهبة والدخول المتواضعة ، وتبدو وطأة الإحساس بارتفاع الأسعار بشكل خاص لدي الفئات المتوسطة والفقيرة، ممن حرموا من امتلاك اليات التكيف الإيجابي مع التضخم، نظرا للتجميد المفروض على اجورهم، وحرمانهم من وسائل الدفاع عن تدهور اجورهم الحقيقية، مما يؤدي الي تدهور القوة الشرائية، وتزايد معدلات الحرمان النسبي والمطلق عند الفقراء، فالتضخم يؤدي الي استنزاف الكادحين وافقارهم، حيث يخفض ذلك من إنفاق الاسر على الاحتياجات الضرورية من غذاء وصحة وتعليمالخ².

فالتضخم يعمل على التهام الأجور والارباح، ويقضي على الدافع للعمل، ويقتل الحافز على الاستثمار، فبذلك يعبث باستقرار الدول المتقدمة، ويعوق عمليات التنمية في الدول النامية، ويعيد توزيع الدخل القومي والثروة بين الافراد بطريقة عشوائية لا تمت بصلة لمبادئ العدالة الاجتماعية، او الكفاءة الإنتاجية

وبإلقاء الضوء علي معدلات التضخم خلال سنوات الدراسة وجد الباحث ارتفاع شديد في معدلات التضخم السنوية حيث وصل معدل التضخم (ل 2% في 2002/2001، ثم ارتفع الي 3.2% في 2003/2002، ثم وصل لدرجة مرتفعة جدا خلال 2004/2003 ووصل الي 12.3% وذلك علي اثر قرار تعويم الجنيه المصري ثم بدا معدل التضخم ينخفض تدريجيا ووصل الي 10.1% في 2005/2004 ثم واصل الانخفاض ووصل الي 3.7% في 2006/2005 ، وسرعان ما لبث وارتفع مجددا في 2007/2006 ووصل الي 11.2%)³ ، ثم قفز قفزة جنونية وصل خلالها ل 20.2% في 2008/2007 ، وبدا ينخفض ووصل ل 9.9% في 2009/2008⁵ ، ووصل ل 10.7% في 2010/2009⁶ ، ثم ارتفع ل 11.8% في 2011/2010⁷ ، وبدا في الانخفاض في 2012/2011 حيث وصل الي 7.3%⁸ ، ثم وصل ل 9.8% في 2013/2012⁹ .

1-يمن الحماقي،ابراهيم اليماني،وائل فوزي،محاضرات في الاقتصاد التطبيقي ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، 2003 ، ص19

2-مؤتمر معهد التخطيط القومي ،نفيين كمال،نحو معدلات اعلي للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري ،القاهرة،2008.

3 -معهد التخطيط القومي ، الاقتصاد المصري 2007/2006 ،ص65

4 -البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2009/2008 ، ص 58

5 -البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2009/2008 ، مرجع سابق ، ص 58

6 -البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2010/2009 ، ص 61

7 -البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2011/2010 ، ص 66

8 -البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2012/2011 ، ص 66

9 -البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي 2013/2012 ، ص 70

ووصل الي 8.2% في 2014/2013 ، ثم ارتفع مجددا ووصل الي 11.4% في 2015/2014 ، وواصل الارتفاع الي 14% في 2016/2015 ، ثم قفز معدل التضخم قفزة جنوبية خلال 2017/2016 وذلك علي اثر قرار تعويم الجنيه المصري والذي حدث في 3 نوفمبر 2016 ووصل خلاله لرقم قياسي لم يتم الوصول اليه من قبل طوال سنوات الدراسة حيث بلغ 29.8% ، ثم وصل ل 14.4% في 2018/2017 ، 5 ، ففي مقارنة بين اسعار السلع والخدمات عام 2002/2001 وذلك مقارنة بأسعار 2007/2006 (ارتفعت اسعار الطعام والشراب خلال 2007/2006 مقارنة بأسعار عام 2002/2001 بنسبة 65.6% ، وكذلك ارتفعت نسبة التضخم في اسعار النقل والمواصلات ووصلت الي 57% ، كما ارتفعت اسعار التضخم في التعليم ووصلت الي 24.6% ، وكذلك وصلت نسبة الارتفاع في اسعار المسكن والمياه والكهرباء والوقود الي 20.4%) 6 .

وواصلت اسعار السلع والخدمات الارتفاع طوال معظم سنوات الدراسة حيث وصلت الاسعار الي (40.3% بالنسبة لأسعار الطعام والشراب خلال عام 2017 وذلك مقارنة بأسعار عام 2016 ، كما ارتفعت اسعار النقل والمواصلات الي 25.9% في 2017 ايضا مقارنة بأسعار عام 2016 ، وكذلك ارتفعت اسعار التعليم الي 12.3% ، فيما وصلت نسبة الارتفاع في اسعار المسكن والمياه والكهرباء والوقود الي 7.7% وذلك ايضا عام 2017 مقارنة بأسعار عام 2016) 7 ، كما انه من خلال تتبع التغيرات السنوية في معدلات الاجور ومعدلات التضخم داخل الاقتصاد المصري تبين ان معدلات التضخم مقاسة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين تفوق نسبة التغير في معدلات الاجور ، حيث ان الاجور ارتفعت ووصلت الي 189 مليار جنيه عام 2007/2006 مقارنة ب 110 مليار جنيه عام 2002/2001 . 8

كما ارتفعت الاجور ووصلت الي 236.9 مليار جنيه عام 2018/2017 ، 9، لذلك وبعد استعراض معدلات التغير في مختلف المتغيرات الاقتصادية سواء معدلات التضخم داخل الاقتصاد المصري، وكذلك معدلات التضخم داخل اسعار السلع والخدمات نفسها، بالإضافة الي معدلات التغير في الاجور ومقارنتها بمعدل التضخم السنوي، كان من الضروري الربط بين تلك المتغيرات المختلفة للتوصل الي تأثير نسب التغير في تلك المتغيرات علي مستوي المعيشة داخل الاقتصاد المصري.

لا شك ان التضخم يمثل مشكلة دائمة في حد ذاته سواء علي المستوي العالمي او علي المستوي المحلي، وان اختلفت اثاره وحدته من مكان لآخر، لان التضخم يمثل دائما العرض المرضي للأداء الاقتصادي أولا والاجتماعي ثانيا، فلقد أصبح التضخم حقيقة أساسية تؤثر في الحياة اليومية وفي القرارات المجتمعية والاقتصادية ومختلف الجوانب الحياتية لأفراد المجتمع.

وغني عن البيان ان التضخم له اثارا اجتماعية سلبية علي البناء الاجتماعي برمته، لما يحدثه من انعكاسات خطيرة علي معظم افراد المجتمع، ويهوي بفئة عريضة منهم نحو خط الفقر ، حيث انه يؤدي الي ارتفاع الأسعار مما يؤثر وبشكل خاص علي هذه الفئات الفقيرة، ممن حرما من امتلاك اليات التكيف الإيجابي مع التضخم، نظرا للتجميد المفروض علي اجورهم، وحرمانهم من وسائل الدفاع عن تدهور اجورهم الحقيقية، مما يؤدي الي تدهور القوة الشرائية، وتزايد معدلات الحرمان النسبي المطلق لديهم ، كما ان التضخم يؤدي الي استنزاف الكادحين وافقارهم، ويعمق كل ذلك من تخفيض إنفاق الاسر علي الاحتياجات الضرورية للحياة من غذاء وصحة وتعليم الخ .

ومع ازدياد حجم التضخم ومعدلاته داخل الاقتصاد المصري، كان من الضروري ان تزداد الحاجة الي العديد من الدراسات الخاصة بدراسة تأثيره علي مستوي معيشة الافراد داخل المجتمع المصري ، ومع رغبة الباحث في الاطلاع والمعرفة بتأثير التضخم علي مستوي المعيشة وبعد القراءة والاطلاع علي العديد من الدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم وجد ان معظم

1-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2014/2013 ، ص 64

2-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2015/2014 ، ص 64

3-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2016/2015 ، ص 64

4-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2017/2016 ، ص 49

5-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2018/2017 ، ص 48

6-معهد التخطيط القومي ،الاقتصاد المصري 2007/2006 ، القاهرة ، ديسمبر 2007 ، ص 67

7-البنك المركزي المصري ،التقرير السنوي 2017/2016 ، ص 51

8-معهد التخطيط القومي ،الاقتصاد المصري 2007/2006 ، مرجع سابق ، ص 19

هذه الدراسات كان محورها الاساسي اما التعريف بظاهرة التضخم والربط بين معدل التضخم وعجز الموازنة ، او تتجه نحو تقييم اثر استخدام السياسات النقدية والمالية في استهداف ومكافحة التضخم 1 .

ويتم النظر الي التضخم على انه ظاهرة اقتصادية فقط ، لذلك اهتمت اغلب الاتجاهات بالنتائج والمضمون الاقتصادي، اما الجانب الاجتماعي للتضخم فلم ينظر اليه بعين الاهتمام، حتى من خلال علماء الاجتماع بشكل عام، او علم الاجتماع الاقتصادي بشكل خاص 2 ، لذلك وبعد ان وجد الباحث ان معظم الدراسات لم تتطرق بالدراسة والتحليل للأثار الاجتماعية للتضخم، وتحديدا غفلت الكثير من الدراسات لقاء الضوء علي التأثير الناتج عن التضخم علي مستوي معيشة الافراد ، لذا وجد الباحث انه من الضروري لقاء الضوء علي هذا الاثر الهام لما له من تأثير علي حياة معظم الافراد داخل المجتمع المصري ، لذلك قام الباحث بعمل دراسة تغطي هذا المتغير وقام بعمل دراسته الحالية بعنوان الاتجاهات التضخمية وانعكاساتها علي مستوي المعيشة في مصر .

أسباب اختيار الموضوع: -

- 1- ميول الباحث للتعرف على أثر التضخم على مستويات معيشة الافراد داخل المجتمع المصري.
- 2- التعرف علي اهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والعميقة للتضخم داخل المجتمع المصري.
- 3- تقديم بعض الحلول والمقترحات للتخفيف من الاثار السلبية للتضخم.

أهمية الدراسة: -

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها ترتبط مباشرة بالقاء الضوء علي مستوي معيشة الافراد ، ومن المعلوم ان الحفاظ علي الاستقرار الاقتصادي يعد هدفا رئيسيا لسياسات الاقتصاد الكلي ، حيث تسعى حكومات دول العالم الي كبح التضخم نظرا لما له من تكاليف واعباء اقتصادية واجتماعية يتحملها الاقتصاد الوطني وافراد المجتمع خاصة الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة ، وعلي المستوي العالمي هناك العديد من الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت العلاقة بين التضخم والاسعار ومستويات المعيشة ، لكن علي المستوي المحلي تعتبر الدراسات المتخصصة في التضخم ومستويات المعيشة علي حد علم الباحث تعتبر محدودة ، لذلك أراد الباحث ان يتعرف علي اثر التضخم ومدى تأثيره علي مستوي معيشة الافراد داخل المجتمع المصري .

اهداف الدراسة: -

- 1- التعرف على تأثير التضخم على معدلات الاجور والبطالة وكذلك معرفة تأثيره على معدل الفقر داخل المجتمع المصري واستنباط أثره على مستوي المعيشة في مصر وذلك من خلال تحليل المتغيرات السابقة.
- 2- التعرف على تأثير التضخم على مستويات المعيشة داخل المجتمع المصري.
- 3- تقديم بعض الحلول الممكنة التي يمكن من خلالها مواجهة الاثار السلبية للتضخم.

1- انظر علي سبيل المثال دراسة شريف محمد شبانة، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2008 ، دراسة رانيا رمضان معوض ، العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم في مصر، دراسة تطبيقية في الفترة من (2006-1980) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، 2010 ، دراسة ايمان العطوي، مدى فاعلية السياسة النقدية في مكافحة التضخم في الفترة منذ بداية السبعينات وحتى برنامج الاصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 1997م

2- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري، المجلد الاول، المجلس الاعلي للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2000، ص